



المملكة الأردنية الهاشمية



الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية

▶ 2026 - 2022 ◀

الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية
الاجتماعية
2026 - 2022



حَضْرَةُ صَاحِبِ الْمَلِكَةِ الْهَاشِمِيَّةِ
الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِيِ ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُعَظَّمِ حَفِظَهُ اللَّهُ

“سيبقى الأردن الخير مثلاً مشرقاً في التقدم والتضحية والإنجاز والتغلب على التحديات مهما كبرت”

خطاب العرش السامي أمام مجلس الأمة الموافق 2021/11/15



صَاحِبِ الشُّهُوبِ الْبَاكِي
الافتر الحسین بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

الفهرس

الصفحة	الموضوع
8	المقدمة
9	الأولويات والتوجهات الاستراتيجية
10	الرؤية
10	الرسالة
11	القيم المؤسسية
12	الاهداف الاستراتيجية والفرعية
12	الهدف الإستراتيجي الأول: رفع القدرة المؤسسية للوزارة
12	الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات المحتاجة للحماية والرعاية
13	الهدف الإستراتيجي الثالث: تحسين الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية
14	أهداف التنمية المستدامة 2030 المرتبطة بأعمال وأهداف وزارة التنمية الاجتماعية
15	التوجهات الوطنية والقطاعية ذات الصلة بالأهداف الاستراتيجية المؤسسية لوزارة التنمية الاجتماعية
23	قائمة الشركاء
25	الإطار المفاهيمي
26	مصفوفة الأهداف والبرامج والمشاريع الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2022-2026
32	مؤشرات قياس الأداء
35	اهم مساهمات وزارة التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني والقطاعي
38	أهم التحديات والقضايا الجوهرية التي ستعالجها الاستراتيجية
39	نتائج تحليل البيئة المؤسسية
44	منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية

المقدمة:

أنشئت وزارة التنمية الاجتماعية عام 1956، بموجب قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة 1956 وتعدّياته من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين من خلال التركيز على أدوارها الرعائية والحماية والتنموية.

وتسعى الوزارة لتجذير ثقافة التميز، وتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة، والإرتقاء بالأداء المؤسسي بما في ذلك تحسين البيئة المؤسسية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لكلا الجنسين وفق أفضل الممارسات وتعزيز دورها في رعاية وحماية وتنمية الفئات المستفيدة من خدماتها كفئة الأسرة والأطفال والمرأة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمتسولين والهيئات التطوعية الرسمية والمجمعات المحلية، وذلك من خلال تطبيق النهج الاستراتيجي لمواجهة المستجدات والتحديات والتغلب عليها وفق الأولويات المؤسسية التي تراعي الأولويات الوطنية والقطاعية بما يحقق الأهداف الاستراتيجية المؤسسية التي تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية والقطاعية، لينعكس ذلك في تجذير ثقافة تميز الأداء المؤسسي ونوعية الخدمات المقدمة بأسلوب تشاركي فاعل مع أصحاب المصلحة.

لذا أعدت الوزارة خطتها الاستراتيجية للسنوات 2022-2026، وفقاً للدليل الإرشادي للتخطيط الاستراتيجي للدوائر الحكومية، بأسلوب تشاركي بمساهمة كافة الوحدات الإدارية في مركز الوزارة والمديريات في المحافظات والألوية، حيث تم البدء بمراجعة خطتها الاستراتيجية السابقة 2021-2017، والوثائق ذات العلاقة من خلال لجنة توجيهية برئاسة أمينها العام وفرق فنية مشكلة من الوزارة، وصياغة رؤيتها ورسالتها وقيمها الجوهرية، ومن ثم صياغة الأهداف الاستراتيجية بمؤشرات أداء قابلة للقياس، حيث استندت الأهداف الاستراتيجية إلى خيارات استراتيجية منبثقة عن تحليل متكامل للبيئة الداخلية والخارجية من خلال تحديد عناصر القوة والضعف وكذلك تحديد الفرص والتحديات التي تواجه عملها.

كما لعبت الإدارة العليا دوراً هاماً في دعم إعداد هذه الاستراتيجية عبر كافة مراحل إعدادها بما في ذلك إدارة وحضور اللقاءات التشاورية لصياغة إطارها العام الإستراتيجي، للسير بإجراءات اعتمادها وإقرارها من قبل لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة في الوزارة، ونشرها وتعميمها رسمياً، وأهمية مشاركة أصحاب العلاقة في إعداد الاستراتيجية، وسيتم مراجعة وتقييم الخطة الاستراتيجية بشكل سنوي وفق المستجدات الوطنية والوقوف على الإنجاز المتحقق واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية عبر خمس سنوات قادمة.

الأولويات والتوجهات الاستراتيجية:

بناء على أهم التحديات والقضايا الجوهرية المتعلقة بعمل الوزارة وذات الصلة بالتوجهات الوطنية والقطاعية، تبرز الأولويات والتوجهات الاستراتيجية التالية التي ستركز عليها الاستراتيجية:

1. مراجعة وإصدار التشريعات النافذة لعمل الوزارة بالتنسيق مع الشركاء، وخاصة استحداث قانون عصري للتنمية الاجتماعية.
2. تطوير البيئة المكانية لأماكن تقديم الخدمة التابعة للوزارة.
3. تطبيق سياسات وإجراءات الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي لتقديم الخدمات بشكل إلكتروني.
4. تحسين قدرات الموظفين والموظفات من خلال الاستفادة من عائد التدريب وتطبيق نظام لمزاولة المهن الاجتماعية بموجب شهادات مزاولة معدة لهذه الغاية.
5. تقديم خدمات الإدماج الاجتماعي وبدائل الايواء للفئات المستهدفة.
6. التوسع في تقديم الخدمات لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي.
7. دعم وتمكين الأسر الفقيرة.
8. تمكين المراكز والمكاتب والجمعيات التي تشرف عليها الوزارة لتنمية المجتمعات المحلية.



الرؤية:

"التميز في تقديم خدمات حماية ورعاية وتنمية تتسم بالريادة والاستدامة".

ركزت رؤية وزارة التنمية الاجتماعية على التميز المؤسسي في نوعية الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة من خلال التحسين المستمر للأداء المؤسسي المستجيب للنوع الإجتماعي، وفقاً لمعايير التميز المعتمدة من قبل مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، إضافة إلى التميز في إدارة عمليات الوزارة وتحقيق أهدافها المنشودة تجاه فئاتها المستفيدة من خدماتها بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي بالتحديد تحسّين نوعية الحياة وكذلك رؤية تحديث القطاع العام ومنظومة التحديث الستراتيجيات ورؤية الأردن 0209 وأهداف التنمية المستدامة 0232 بما يستتبعهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

الرسالة:

"تقديم أفضل الخدمات للفئات المحتاجة للحماية والرعاية والتنمية بتشاركية وعدالة لتعزيز التنمية الاجتماعية من خلال الإرتقاء بالأداء المؤسسي والتوظيف الأمثل للموارد والشراكات المحلية والدولية".

أظهرت رسالة وزارة التنمية الاجتماعية الغاية من وجودها تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المستهدفة من خلال الإرتقاء بعملها المؤسسي على مختلف المستويات القيادية والاستراتيجية والموارد البشرية والعملياتية وإدارة العلاقة مع الشركاء والموردين. والإستمرار في تطوير تشريعاتها والتركيز على أدوات التحول الإلكتروني الرقمي في تقديم الخدمات بجودة عالية لكافة الفئات المستهدفة بما في ذلك الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، والتركيز على برامج وخدمات الرعاية الأسرية البديلة وبدائل الإيواء لكافة الفئات المستهدفة بدلاً من نظام الرعاية المؤسسية الإيوائية الذي يُعد الملاذ الأخير في تقديم الخدمات للفئات المحتاجة للحماية والرعاية، كما تسعى الوزارة من خلال رسالتها إلى تنمية المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات على أساس قيم التشارك والعدالة والمساواة، وتمكين النساء للوصول إلى مراكز الخدمات بشكل فاعل، ويلاحظ من صياغة رسالة الوزارة انسجامها مع خارطة طريق تحديث القطاع العام فيما يتعلق بالمرتكزات الثلاثة: تطوير التشريعات، تحسين كفاءة المؤسسات، جودة الخدمات.

القيم المؤسسية:

تنطلق الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية من القيم المؤسسية/ الجوهرية التالية:

التميز	التميز ثقافة متجذرة على مستوى الفرد والمؤسسة في وزارة التنمية الاجتماعية، وتسعى الوزارة دائماً لتحسين الأداء من خلال تطبيق معايير التميز وتشجيع الإبداع والابتكار، وإدماج المفاهيم المرتبطة بالإبداع في مختلف أعمال الوزارة مما يجعلها سياسة عمل قابلة للتطبيق.
احترام حقوق المستفيدين ومقدمي الخدمة	احترام حقوق المستفيدين من المراجعين (ذكوراً وإناثاً) وخصوصاً الكرامة والسرية والخصوصية وحقوقهم بالمعرفة واتخاذ القرار الذي يتناسب مع وضعهم الصحي والنفسي والاجتماعي. والتأكيد على احترام حقوق العاملين وضمان بيئة آمنة تتناسب مع احتياجاتهم وتمييزهم من أخطار العمل وتعزز من روح الإبداع والانتماء.
المساءلة	تعمل الوزارة على التأكد من سلامة الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الإدارية في الوزارة وموظفيها على مستوى تنفيذ العمليات الداخلية وتقديم الخدمات للفئات المستهدفة والعلاقة مع الشركاء، وذلك في ضوء الإعلان عن التعليمات الداخلية للموظفين والموظفات وأسس تقديم الخدمات لكافة شرائح المجتمع، وتطبيق الإجراءات المحاسبية وفقاً للتشريعات النافذة لضمان تحقيق قيمة المساءلة.
الإنتماء والولاء المؤسسي	تعمل الوزارة على ربط الأهداف الفردية المهنية للموظفين والموظفات مع أهداف الوزارة من خلال تحسين البيئة المشجعة للعمل المؤسسي.
المساواة والعدالة	تعمل الوزارة من خلال جميع أطرافها التنظيمية وسياساتها على دعم المساواة بين أصحاب العلاقة ولاسيما المستفيدين وتقديم الخدمات لهم على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة دون التمييز على أساس الجنس أو العمر أو الإعاقة أو اللون وغيرها.
التشاركية	تدعم الوزارة من خلال جميع موظفيها وموظفاتها تطبيق مبدأ العمل الجماعي والتعاون المشترك وتبادل الخبرات في سبيل تحقيق أهداف الوزارة بشكل يضمن التكامل في العمل الداخلي والخارجي، من خلال عمل الوزارة على توفير جميع متطلبات العمل الجماعي المراعي للنوع الاجتماعي.

الأهداف الإستراتيجية والفرعية:

بناءً على تحليل البيئة المؤسسية الداخلية والخارجية لعمل وزارة التنمية الاجتماعية، وأولويات عملها والأولويات الوطنية والقطاعية والتزامات الأردن الدولية، وفي ضوء أولويات عمل الوزارة والقضايا الجوهرية الاستراتيجية قامت وزارة التنمية الاجتماعية وبالتشاور مع أصحاب المصلحة بمراجعة كافة التوجهات وتحديد الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية ضمن استراتيجيتها للسنوات 2022-2026:

الهدف الإستراتيجي الأول: رفع القدرة المؤسسية للوزارة.

يصب هذا الهدف في تحقيق رؤية الوزارة المتمثلة بالتميز في الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة من خلال التطوير المستمر لتشريعاتها وسياساتها لتسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما في ذلك تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، مع التركيز على ضمان توفر الأطر القانونية التي تعمل على تمكين الفئات المستهدفة كالمرأة والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وصون حقوقهم. والمساهمة في الإرتقاء بالأداء المؤسسي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة من خلال السعي الدائم نحو التميز، والتركيز على التطوير المؤسسي للوزارة، وتحسين خدماتها، ودمج النوع الاجتماعي في الأداء المؤسسي للوزارة، ورفع قدرات الموظفين والموظفات، وتطبيق أدوات التحول الإلكتروني الرقمي، والتوظيف الأمثل للشراكات، ضمن تطبيق متكامل وشامل لنموذج التميز.

وينبثق عن هذا الهدف الإستراتيجي، الأهداف الفرعية التالية :

- 1.1 تطوير التشريعات الداعمة لعمل الوزارة.
2. زيادة الرضا والتفاعل لدى موظفي الوزارة.
3. بناء قدرات مقدمي الخدمات في مجالات الدعم النفسي والاجتماعي وأساسيات تقديم الخدمة المستندة للحقوق وتأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي.
4. تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة.
5. تحسين إدارة علاقه مع الشركاء.
6. زيادة نسبة الخدمات المقدمة من الوزارة بشكل إلكتروني.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات المحتاجة للحماية والرعاية

يركز هذا الهدف على توفير خدمات اجتماعية متميزة، والإرتقاء بمستوياتها وتحسين البيئة المكانية

المناسبة لتقديم الخدمات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي، بحيث تساهم خدمات الوزارة المتنوعة بتعزيز الحماية الاجتماعية والتأكيد على أهمية نظام الرعاية الأسرية البديلة لكافة الفئات المحتاجة للحماية والرعاية وتنفيذ برامج التدابير غير السالبة لحرية الأحداث وتسوية النزاعات لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وتقديم خدمات بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة خارج إطار الرعاية المؤسسية للإيواء. **وينبثق عن هذا الهدف الإستراتيجي، الأهداف الفرعية التالية:**

1. تحسين الخدمات المقدمة للأحداث (ذكوراً وناثاً) في نزاع مع القانون..
2. إدماج ضحايا العنف في أسرهم الطبيعية وبيئاتهم الاجتماعية.
3. تحسين خدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص المتسولين.
4. تحسين الخدمات المقدمة للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية.
5. تحسين الخدمات المقدمة لكبار السن والهائمين ضمن نطاق عمل الوزارة.
6. تحسين خدمات الطفولة المبكرة للأطفال ضمن نطاق عمل الوزارة.
7. إتاحة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للإستفادة من خدمات بدائل الإيواء.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تحسين الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية

جاء هذا الهدف لتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز تماسكها وتطويرها بشكل مستدام مع التركيز على المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة الأمن الغذائي والسكني للفقراء، وحماية الأسرة بشكل أساسي يعد هدفاً هاماً وتحقيقه يساهم بشكل مباشر في تحقيق رؤية ورسالة الوزارة. كما يشكل تنظيم العمل الاجتماعي والتطوعي والتوعية بأهميته ذات أهمية، بما يساهم في زيادة أعداد المتطوعات والمتطوعين في مختلف المجالات وتجذير ثقافة التطوع في المجتمع بما ينعكس ايجابياً على دعم منظومة الحماية الاجتماعية الوطنية.

وينبثق عن هذا الهدف الإستراتيجي، الأهداف الفرعية التالية:

1. زيادة نسبة الجمعيات الفاعلة المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية.
2. زيادة نسبة مراكز تنمية المجتمع المحلي الفاعلة المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية.
3. تنظيم مبادرات المسؤولية المجتمعية التي تساهم في تنمية المجتمع المحلي.
4. تحسين الظروف السكنية لشرائح المجتمع المحلي الفقيرة والعفيفة.
5. دعم وتعزيز إنتاجية الفقراء في المجتمعات المحلية

أهداف التنمية المستدامة 2030 المرتبطة بأعمال وأهداف وزارة التنمية الاجتماعية:

تستجيب وزارة التنمية الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها (17) هدف ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي من ضمنها الأهداف ذات العلاقة بحشد الجهود للقضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما والحد من أوجه عدم المساواة والعمل على إيجاد مدن ومجتمعات محلية مستدامة، وترتبط الأهداف الخمس المستدامة التالية بأعمال وأهداف الوزارة:

<p>الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.</p>	 <p>القضاء على الفقر</p>
<p>الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.</p>	 <p>القضاء التام على الجوع</p>
<p>الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.</p>	 <p>المساواة بين الجنسين</p>
<p>الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.</p>	 <p>الحد من أوجه عدم المساواة</p>
<p>الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.</p>	 <p>مدن ومجتمعات محلية مستدامة</p>

التوجهات الوطنية والقطاعية وتقاطعها مع الأهداف الاستراتيجية المؤسسية لوزارة التنمية الاجتماعية:

الأولويات والسياسات والمبادرات الواردة في الوثيقة	اسم الوثيقة/ الاستراتيجية	تصنيف الأهداف
<p>1. تعزيز قدرة البرامج الاجتماعية للوصول إلى الفقراء والسكان المحرومين.</p> <p>2. رفع مستوى مشاركة المرأة في التنمية إلى 27% في طول عام 2025.</p> <p>ورد في هذه الوثيقة الأولويات الإستراتيجية الخاصة بقطاع الحماية الاجتماعية، وهي :</p> <p>(1) بناء وتطوير أنظمة استهداف موحدة تساعد في تخفيض نسب الفقر.</p> <p>(2) تعزيز الإحترام للفئات المستضعفة والمهمشة.</p> <p>(3) توسيع الإنتفاع والتمكين والحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>(4) زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع.</p> <p>(5) تعزيز الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية.</p> <p>(6) تحسين وإتاحة الحصول على السكن اللائق للفقراء.</p> <p>(7) تعزيز التنمية المحلية.</p> <p>(8) تعظيم الاستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع احتياجات السوق للفقراء والمعرضين للفقر.</p>	<p>رؤية الأردن 2025.</p> <p>وثيقة كلنا الأردن.</p> <p>الأوراق النقاشية الملكية.</p>	<p>الأهداف الوطنية:</p> <p>1 - المحافظة على الأردن والأرتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.</p> <p>2 - تعزيز اعتماد الأردنيين على أنفسهم ومساعدته غير القادرين منهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية.</p>

الأولويات والسياسات والمبادرات الواردة في الوثيقة	اسم الوثيقة/ الاستراتيجية	تصنيف الأهداف
انبثق عن رؤية التحديث الاقتصادي محور يتعلق بتحسين نوعية حياة الأردنيين من خلال مفاهيم حياتية شاملة محورها المواطن والبيئة. وكذلك انبثق عنها استراتيجية تمكين المرأة التي تهدف لرفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية خلال الـ 10 سنوات القادمة بنسبة 37% بما يعزز من مشاركتها في النمو الاقتصادي.	رؤية التحديث الاقتصادي.	الأهداف الوطنية
تقاطع استراتيجية الوزارة مع الأهداف الاستراتيجية بحسب المكونات الرئيسة لإطار تحديث القطاع العام كما يأتي: - خدمات حكومية متكاملة ومترابطة تمتاز بسهولة الوصول إليها، وسرعة تنفيذها وسهولة إجراءاتها. - ثقافة مؤسسية محورها خدمة المواطن وتجربته في الحصول على الخدمات، تعتمد على التدريب والتأهيل والمحاسبة والمساءلة والمكافئة والتحفيز. - التحول الرقمي الكامل للخدمات الحكومية. - ادامة التحديث والتحسين المستمرين على مستوى الخدمات.	وثيقة خارطة الطريق لتحديث القطاع العام.	الأهداف الوطنية
وردت في هذه الوثيقة توصيتين ذات صلة بعمل الوزارة، هما: - ضمان مراجعة قانون الجمعيات بما يضمن تسهيل عمل مؤسسات المجتمع المدني. - البيئة الاجتماعية والأنماط الفكرية.	وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.	الأهداف الوطنية

الأولويات والسياسات والمبادرات الواردة في الوثيقة	اسم الوثيقة/ الاستراتيجية	تصنيف الأهداف
<p>1. حماية الأفراد وأسرههم من الأخطار التي قد تواجههم خلال دورة حياتهم وحدوث التغييرات الهيكلية في مجتمعاتهم المحلية.</p> <p>2. النهوض بمستوى التعاون والتنسيق ما بين الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية.</p> <p>3. تحفيز المؤسسات والشركات والقطاع الأهلي والخاص والتطوعي على تولي مسؤولياتها الاجتماعية.</p>	<p>البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021-2024.</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>
<p>إيجاد بيئة أفضل تتسم بالشمول وسهولة الوصول من خلال إنهاء وتحويل المنظومة الإيوائية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن وضمان وجود الخدمات والأنظمة التي تمكنهم من العيش ضمن أسر أو أماكن ذات طابع أسري أو بدائل عيش مستقلة تحترم حقوقهم وتلبي احتياجاتهم وتضمن دمجهم في المجتمع وتعزز من مشاركتهم في شتى مناحي الحياة إلى أقصى حد ممكن.</p>	<p>الخطة الاستراتيجية لبدائل دور الإيواء للمراكز الحكومية والخاصة المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>
<p>تضمنت وثيقة سياسات الفرصة السكانية أهداف وغايات تتعلق بالتوسع والتحسين المستمر في خدمات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم وكذلك رفع نسبة مشاركة المرأة وتمكينها.</p>	<p>وثيقة سياسات الفرصة السكانية 2017-2025.</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>

الأولويات والسياسات والمبادرات الواردة في الوثيقة	اسم الوثيقة/ الاستراتيجية	تصنيف الأهداف
<p>النساء والفتيات قادرات على ممارسة حقوقهن والمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز القائم على أساس الجنس، والنساء والفتيات يتمتعن بحياة خالية من كافة أشكال العنف القائم على أساس الجنس والأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية، وتدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمؤسسات تنفذ، وخدمات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.</p>	<p>الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020 - 2025.</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>
<p>تنص رؤية الاستراتيجية: جميع الأردنيين يتمتعون بحياة كريمة وبيئة عمل لائقة وخدمات اجتماعية ممكنة. وينبثق عنها ثلاثة محاور رئيسية:</p> <p>1. محور فرصة: تضمن الحكومة سوق عمل منصف وعادل يركز على القطاع الخاص ويعتمد على ظروف العمل اللائقة والتأمين الاجتماعي اللازم لتمكين الاسر الأردنية من الاكتفاء الذاتي اقتصادياً.</p> <p>2. محور تمكين: تقدم الحكومة خدمات أساسية شاملة وعالية الجودة في قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية للأفراد المحتاجين ضمن اسرهم ومجتمعاتهم.</p> <p>3. محور كرامة: تقدم الحكومة مساعدات اجتماعية مستهدفة ومؤقتة للمواطنين الذين لا يستطيعون تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً لتمكينهم من الحفاظ على مستوى أساسي من الاستهلاك.</p>	<p>الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019 - 2025</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>

الاولويات والسياسات والمبادرات الواردة في الوثيقة	اسم الوثيقة/ الاستراتيجية	تصنيف الأهداف
<p>تسعى الاستراتيجية الى ضمان الرعاية الشاملة لأيتام التي تركّز على الرفاه وتهيئة مواطنين منتجين مندمجين بالكامل في المجتمعات المحلية، وينبثق عنها المحاور التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. برنامج تأهيل مهارات الأخصائي الاجتماعي 2. برنامج إدارة حالات الأطفال 3. البرنامج الوطني للصحة (wellbeing). 4. مسارات رعاية متخصصة. 5. معايير جودة الرعاية الوطنية 	<p>استراتيجية دور الرعاية الاجتماعية</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. دمج الاشخاص ذوي الإعاقة من فئة الشباب. 2. تأهيل الشباب لسوق العمل. 3. تشجيع العمل المنزلي من خلال تسويق منتجات الأسر المنتجة. 4. تعزيز فرص تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. 5. تهيئة مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة. 6. تشجيع الشباب على العمل التطوعي. 7. التوعية بمخاطر العنف المجتمعي. 8. تعزيز ثقافة ومفاهيم النوع الاجتماعي وعلاقتها بالعنف. 	<p>الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2026.</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>

الأولويات والسياسات والمبادرات الواردة في الوثيقة	اسم الوثيقة/ الاستراتيجية	تصنيف الأهداف
<p>تضمنت قطاعات الخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية والشرطة والعدالة وفق الخطة، على توفير الموارد البشرية المتخصصة واستقرارها الوظيفي وتطوير وبناء قدراتها وتوفير الخدمات، وتعزيز برامج التمكين الاقتصادي، وتوفير البيئة المؤسسية الملائمة لتقديم الخدمات لحالات العنف، ومن أهم هذه الأولويات توفير أخصائيين اجتماعيين ونفسيين للتعامل مع حالات العنف. وتضمنت الخطة آليات ووسائل تنسيق وتعزيز جهود الجهات المعنية بالوقاية والاستجابة للعنف على المستوى الوطني ومأسسة التنسيق المحلي والوطني والدولي واعتماد الموارد وتخصيصها، ومجال تعزيز النهج الشامل لإدارة البيانات وتنفيذ التنسيق وحوكمتها، إضافة إلى زيادة مستوى الوعي المجتمعي حول العنف وتنفيذ برامج لتعزيز الاستجابة لإحتياجات حالات العنف من قبل القطاعات الاجتماعية والصحية والشرطية والعدالة، ومن أهم هذه التشريعات إقرار قانون حقوق الطفل.</p>	<p>الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>

الأولويات والسياسات والمبادرات الواردة في الوثيقة	اسم الوثيقة/ الاستراتيجية	تصنيف الأهداف
<p>1. ضمان تطوير البنية التحتية لقطاع التعليم المبكر وتنمية الطفولة في الأردن وتوفير فرص وصول جميع الأطفال لمستوى أساسي.</p> <p>2. ضمان تطوير البنية التحتية لقطاع التعليم المبكر وتنمية الطفولة في الأردن وتوفير فرص وصول جميع الأطفال لمستوى أساسي.</p> <p>3. تحسين نوعية القوى العاملة في التعليم المبكر وتنمية الطفولة وزيادة حجمها.</p> <p>4. تعزيز المساءلة والقيادة والقدرات والتخطيط والتنسيق على جميع المستويات في نظام التعليم وتنمية الطفولة.</p> <p>5. إتباع أساليب مبتكرة وتوظيف التكنولوجيا لإحداث تغييرات ايجابية في نظام التعليم وتنمية الطفولة.</p> <p>6. سياسة أتمتة الخدمات المقدمة لمتلقيها مثل خدمة ترخيص الحضانات وتسهيل وتبسيط الإجراءات.</p>	<p>الخطة التنفيذية للتعليم المبكر وتنمية الطفولة المبكرة للأعوام 2016-2025.</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>
<p>تعزيز التنسيق والتشبيك بين الجهات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية وزيادة فرص العمل للنساء والشباب من خلال تدريبهم وتأهيلهم ومنحهم قروض للأسر المنتجة وفق الأسس والمعايير المعمول بها.</p>	<p>الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>

الأولويات والسياسات والمبادرات الواردة في الوثيقة	اسم الوثيقة/ الاستراتيجية	تصنيف الأهداف
<p>شملت محاور هذه الإستراتيجية على:</p> <p>المحور الأول: استخدام كبار السن في عملية التنمية وصنع القرار، وتحسين ظروفهم المعيشية وخفض نسبة الفقر بينهم، وتحسين ظروف المعيشة لكبار السن في الريف والبادية، وإدماج كبار السن من المغتربين في المجتمع، وضمان التعليم والتدريب المستمرين لكبار السن.</p> <p>المحور الثاني: تحقيق الرعاية الصحية لكبار السن، من خلال توفير الصحة الوقائية لكبار السن، وتوفير الصحة العلاجية لهم.</p> <p>المحور الثالث: توفير بيئة مادية ورعاية اجتماعية داعمة لكبار السن من خلال، تهيئة السكن الخاص ودور رعاية تتلاءم مع احتياجات كبار السن، وتهيئة المباني والمرافق العامة ووسائل النقل لإستخدامهم، وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم وتوفير الدعم لمقدمي الرعاية لكبار السن، وتعزيز مشاركتهم في المجتمع، ووقاية وحماية كبار السن من العنف، وتعزيز نظرة المجتمع الإيجابية لكبار السن وتعزيز التكافل بين الأجيال، وتعزيز دور القطاع الخاص تجاه كبار السن.</p>	<p>الاستراتيجية الوطنية لكبار السن 2018 - 2024.</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>
<p>حيث تتقاطع محاور وأهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان مع أهداف الوزارة في مجال التوعية بالصحة الجنسية والإنجابية ومحاور الحماية الاجتماعية ومحور المرأة والشباب ومحور الهجرة واللجوء والأزمات.</p>	<p>الاستراتيجية الوطنية للسكان 2021 - 2030.</p>	<p>الأهداف القطاعية</p>

قائمة الشركاء/ المتعاملين

التسلسل	الجهة	التسلسل	الجهة
.1	الديوان الملكي الهاشمي	.2	رئاسة الوزراء
.3	مجلس النواب والأعيان	.4	المجلس القضائي
.5	ديوان الرأي والتشريع	.6	ديوان المحاسبة
.7	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	.8	وزارة المالية
.9	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	.10	وزارة العمل
.11	وزارة الداخلية	.12	وزارة العدل
.13	وزارة التربية والتعليم	.14	وزارة التعليم العالي
.15	وزارة الأشغال العامة والإسكان	.16	وزارة الصحة
.17	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	.18	وزارة الزراعة
.19	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	.20	وزارة المياه والري
.21	وزارة الإدارة المحلية	.22	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
.23	دائرة الإحصاءات العامة	.24	المركز الوطني لحقوق الإنسان
.25	صندوق المعونة الوطنية	.26	المجلس الأعلى للسكان
.27	مديرية الأمن العام	.28	المركز الوطني للمعلومات
.29	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	.30	دائرة الجمارك

ديوان الخدمة المدنية	.32	أمانة عمان الكبرى	.31
وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	.34	مؤسسة التدريب المهني	.33
معهد الإدارة العامة	.36	المجلس الأعلى لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة	.35
اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	.38	دائرة الأراضي والمساحة	.37
مجالس المحافظات (اللامركزية)	.40	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	.39
إتحاد المرأة الأردني	.42	الإتحاد العام للجمعيات الخيرية	.41
مركز العدل للمساعدة القانونية	.44	مؤسسة نهر الاردن	.43
جمعية تكية أم علي	.46	صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	.45
الهيئة الخيرية الهاشمية	.48	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	.47
مؤسسات المجتمع المدني	.50	مؤسسة إنقاذ الطفل	.49
الاتحاد الأوروبي (EU)	.52	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)	.51
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	.54	وسائل الإعلام المحلية	.53
شركات القطاع الخاص	.56	منظمة الامم المتحدة للمرأة (UNWOMEN)	.55

الإطار المفاهيمي للإستراتيجية

توفير الحياة الكريمة للمواطنين						الغاية الوطنية		
(11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة		(10) الحد من أوجه عدم المساواة	(5) المساواة بين الجنسين	(2) القضاء التام على الجوع	(1) القضاء على الفقر	أهداف التنمية المستدامة 2030		
تعزيز الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية	تحسين دور الأسر من خلال تعزيز الأبوة والأمومة	الاهتمام بكبار السن	تحسين وراثحة الحصول على السكن اللائق للفقراء	زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع	دعم وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة	أنظمة استهداف موحدة للحد من نسب الفقر	تشجيع العمل التطوعي	الأولويات الاستراتيجية الوطنية
تحفيز المؤسسات والشركات والقطاع الأهلي والخاص والتطوعي على تولي مسؤولياتها الاجتماعية			النهوض بمستوى التعاون والتنسيق ما بين الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية		حماية الأفراد وأسره من الأخطار التي قد تواجههم		الأهداف الاستراتيجية القطاعية	
تحسين في تقديم الخدمات الأساسية للفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية			تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات المحتاجة للحماية والرعاية		رفع القدرة المؤسسية للوزارة		الأهداف الاستراتيجية المؤسسية للوزارة	
برنامج تعزيز الإنتاجية والمساكن	برنامج العمل التطوعي المؤسسي	برنامج بحائل الإيواء وشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	برنامج الأسرة والطفولة	برنامج الأحداث والحماية	برنامج الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي	برنامج الإدارة والخدمات المساندة	برنامج تطوير التشريعات	البرامج

مصفوفة أهداف وبرامج ومشاريع الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2022 - 2026:

التسلسل	المشروع	مسؤولية المديرية	من سنة	الى سنة	وضع المشروع
الهدف الإستراتيجي الأول: رفع القدرة المؤسسية للوزارة					
الهدف الفرعي: تطوير التشريعات الناظمة لعمل الوزارة					
البرنامج: تطوير التشريعات					
1.	مشروع قانون العمل التنمية الاجتماعية.	الشؤون القانونية	2022	2026	مستقبلي
2.	مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات الداعمة لعمل الوزارة.	الشؤون القانونية	2022	2026	مستقبلي
الهدف الفرعي: زيادة الرضا والتفاعل لدى موظفي الوزارة					
البرنامج: الإدارة والخدمات المساندة					
3.	مشروع دمج النوع الاجتماعي في تطوير الأداء المؤسسي.	السياسات والتطوير المؤسسي	2022	2026	قائم
4.	مشروع الإبداع والابتكار.	السياسات والتطوير المؤسسي	2022	2026	مستقبلي
الهدف الفرعي: بناء قدرات مقدمي الخدمات في مجالات الدعم النفسي والاجتماعي وأساسيات تقديم الخدمة المستندة للحقوق وتأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.					
البرنامج: الإدارة والخدمات المساندة					
5.	مشروع مهنة العمل الاجتماعي.	الموارد البشرية	2022	2026	قائم
6.	مشروع بناء قدرات الموظفين والموظفات.	الموارد البشرية	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة					
البرنامج: الإدارة والخدمات المساندة					
7.	مشروع ادامة وتشغيل خدمات الوزارة	الشؤون الادارية	2022	2026	مستقبلي
8.	مشروع تطوير أماكن تقديم الخدمة في مديريات التنمية الاجتماعية.	السياسات والتطوير المؤسسي	2022	2026	مستقبلي
9.	مشروع تطوير أماكن تقديم الخدمة في دور الإيواء.	السياسات والتطوير المؤسسي	2022	2026	مستقبلي
الهدف الفرعي: تحسين إدارة العلاقة مع الشركاء.					
البرنامج: الإدارة والخدمات المساندة					

التسلسل	المشروع	مسؤولية المديرية	من سنة	الى سنة	وضع المشروع
.10	مشروع بناء القدرة المؤسسية بدعم من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.	السياسات والتطوير المؤسسي	2022	2026	قائم
.11	مشروع دعم قطاع الحماية الاجتماعية/ الإتحاد الاوروبي.	السياسات والتطوير المؤسسي	2022	2023	قائم
.12	مشروع تعزيز وبناء قدره الأئظمة الوطنية/ منظمة اليونيسف.	السياسات والتطوير المؤسسي	2022	2023	قائم
.13	مشروع متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025.	قسم متابعة استراتيجية الحماية الاجتماعية	2022	2025	قائم
.14	مشروع الطاقة البديلة.	الشؤون الإدارية	2022	2026	قائم
.15	مشروع إنشاء وصيانة مباني الوزارة.	الشؤون الإدارية	2022	2026	قائم
.16	مشروع شراء خدمات الجمعيات (موظفين ، منتفعين).	الشؤون الإدارية	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: زيادة نسبة الخدمات المقدمة من الوزارة بشكل إلكتروني					
البرنامج: الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي					
.17	مشروع إنشاء وتفعيل نظام المعلومات الإدارية (MIS).	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	قائم
.18	مشروع إنشاء رفة مراقبة الكترونية مركزية.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	مستقبلي
.19	مشروع التراسل والأرشفة الإلكترونية وتصنيف البيانات.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	قائم
.20	مشروع تفعيل نظام المتابعة والتقييم لعمل الجمعيات والربط مع الوزارات المختصة.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	مستقبلي
.21	مشروع نظام دراسة الظواهر الاجتماعية والانذار المبكر.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	مستقبلي
.22	مشروع تطوير الخدمات.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	قائم
.23	مشروع إنشاء وتفعيل التطبيقات الذكية واستخدام الهاتف النقال لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	مستقبلي
.24	مشروع تطوير وتفعيل قاعدة بيانات الأطفال العاملين خلافاً للتشريعات.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	مستقبلي
.25	مشروع مركز الإتصال لتقديم الدعم الفني.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2023	مستقبلي
.26	مشروع الربط الإلكتروني المواقع التابعة للوزارة.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	قائم
.27	مشروع أجهزة الحواسيب وتوابعها.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	قائم
.28	مشروع إعادة هندسة إجراءات خدمات الوزارة.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	قائم

التسلسل	المشروع	مسؤولية المديرية	من سنة	الى سنة	وضع المشروع
29.	مشروع النافذة التمويلية الحكومية الموحدة.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	مستقبلي
30.	مشروع إنشاء وتفعيل السجل الوطني الإلكتروني للعاملين الإجتماعيين.	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	مستقبلي
31.	مشروع الاحالة	تكنولوجيا المعلومات	2022	2026	مستقبلي
الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الإدماج الإجتماعي للفئات المحتاجة للحماية والرعاية.					
الهدف الفرعي: تحسين الخدمات المقدمة للأحداث في نزاع مع القانون.					
البرنامج: الأحداث والحماية.					
32.	مشروع عدالة الأحداث (العقوبات غير السالبة لحرية الأحداث).	الأحداث والحماية	2022	2026	قائم
33.	مشروع الرعاية اللاحقة للأحداث.	الأحداث والحماية	2022	2026	مستقبلي
34.	مشروع رعاية وحماية الأحداث.	الأحداث والحماية	2022	2026	قائم
35.	مشروع استحداث دار لتربية وتأهيل الأحداث لأقليم الجنوب.	الأحداث والحماية	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: إدماج ضحايا العنف في أسرهم الطبيعية وبيئاتهم الاجتماعية.					
البرنامج: الأحداث والحماية					
36.	مشروع رعاية وحماية ضحايا العنف الأسري.	الأحداث والحماية	2022	2026	قائم
37.	مشروع إدارة حاله ضحايا العنف.	الأحداث والحماية	2022	2026	مستقبلي
38.	مشروع إنشاء وتشغيل دار الوفاق الأسري/ العقبة.	الأحداث والحماية	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: تحسين خدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص المتسولين					
البرنامج: الأحداث والحماية					
39.	مشروع استحداث وتشغيل مركز لرعاية المتسولين في إقليم الشمال.	مكافحة التسول والشؤون الإدارية	2022	2026	مستقبلي
40.	مشروع رعاية وتأهيل المتسولين.	مكافحة التسول	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: تحسين الخدمات المقدمة للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية.					
البرنامج: الأسرة والطفولة					
41.	مشروع رعاية وحماية حقوق الأسرة والطفولة.	الأسرة والطفولة	2022	2026	مستقبلي
42.	مشروع زواج المنتفعين والمنتفعات المقبلين على الزواج من المؤسسات الايوائية.	الأسرة والطفولة	2022	2026	قائم
43.	مشروع إقامة مخيمات ترفيهية للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية.	الأسرة والطفولة	2022	2026	قائم

التسلسل	المشروع	مسؤولية المديرية	من سنة	الى سنة	وضع المشروع
44.	مشروع الرعاية البديلة والدمج الاسري.	الأسرة والطفولة	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: تحسين الخدمات المقدمة لكبار السن والهائمين					
البرنامج: الأسرة والطفولة					
45.	مشروع حساب رعاية المسنين.	الأسرة والطفولة	2022	2026	مستقبلي
46.	مشروع رعاية وحماية الاشخاص الهائمين.	الأسرة والطفولة	2022	2026	مستقبلي
الهدف الفرعي: تحسين خدمات الطفولة المبكرة للأطفال في دور الحضانات.					
البرنامج: الأسرة والطفولة					
47.	مشروع دعم خدمات دور الحضانات.	الأسرة والطفولة	2022	2026	مستقبلي
48.	مشروع تطوير قدرات العاملين والعاملات في دور الحضانات.	الأسرة والطفولة	2022	2026	مستقبلي
الهدف الفرعي: إتاحة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة من خدمات بدائل الإيواء					
البرنامج: بدائل الإيواء وشؤون الأشخاص ذوي العاقة					
49.	مشروع الفعاليات الترفيهية واللامنهجية للأشخاص ذوي الإعاقة.	شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وبدائل الإيواء	2022	2026	قائم
50.	مشروع التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة.	شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وبدائل الإيواء	2022	2026	قائم
51.	مشروع رعاية وحماية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.	شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وبدائل الإيواء	2022	2026	قائم
52.	مشروع بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة.	شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وبدائل الإيواء	2022	2026	قائم
الهدف الثالث : تحسين الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية					
الهدف الفرعي: زيادة نسبة الجمعيات الفاعلة المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية					
البرنامج: العمل التطوعي المؤسسي					
53.	مشروع الدعم النقدي المباشر للجمعيات.	الجمعيات وصندوق دعم الجمعيات	2022	2026	قائم

التسلسل	المشروع	مسؤولية المديرية	من سنة	الى سنة	وضع المشروع
.54	مشروع بناء القدرات المؤسسية للجمعيات في مخاطر غسل الاموال والفكر المتطرف.	سجل الجمعيات	2022	2026	قائم
.55	مشروع نظام تصنيف الجمعيات.	سجل الجمعيات	2022	2026	مستقبلي
.56	مشروع تدريب ورفع قدرات الجمعيات.	سجل الجمعيات	2022	2026	قائم
.57	مشروع تمويل مشاريع الجمعيات/ صندوق دعم الجمعيات.	صندوق دعم الجمعيات	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: زيادة نسبة مراكز تنمية المجتمع المحلي الفاعلة المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية.					
البرنامج: تعزيز الإنتاجية والمساكن.					
.58	مشروع دعم وتطوير خدمات مراكز تنمية المجتمع المحلي.	تعزيز الإنتاجية والمساكن	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: دعم وتعزيز انتاجية الفقراء في المجتمعات المحلية.					
البرنامج: تعزيز الإنتاجية والمساكن.					
.59	مشروع المنح الصغيرة.	تعزيز الإنتاجية والمساكن	2022	2026	قائم
.60	مشروع الاسر المنتجة وريادة الشباب.	تعزيز الإنتاجية والمساكن	2022	2026	قائم
.61	مشروع دعم صناديق الإئتمان.	تعزيز الإنتاجية والمساكن	2022	2026	قائم

التسلسل	المشروع	مسؤولية المديرية	من سنة	الى سنة	وضع المشروع
62.	مشروع المساعدات النقدية والعينية للفقراء.	تعزيز الإنتاجية والمساكن	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: تحسين الظروف السكنية لشرائح المجتمع المحلي الفقيرة والضعيفة.					
البرنامج: تعزيز الإنتاجية والمساكن.					
63.	مشروع إنشاء مساكن الأسر الفقيرة والضعيفة.	تعزيز الإنتاجية والمساكن	2022	2026	قائم
64.	مشروع صيانة مساكن الأسر الفقيرة والضعيفة.	تعزيز الإنتاجية والمساكن	2022	2026	قائم
الهدف الفرعي: تنظيم مبادرات المسؤولية المجتمعية التي تساهم في تنمية المجتمع المحلي.					
البرنامج: تعزيز الإنتاجية والمساكن.					
65.	مشروع إقامة المعارض الإنتاجية	تعزيز الإنتاجية والمساكن والجمعيات	2022	2026	مستقبلي
66.	مشروع إدارة المبادرات المسؤولية الاجتماعية.	الإتصال والإعلام	2022	2026	قائم
67.	مشروع الابتكار الإجتماعي.	تعزيز الإنتاجية والمساكن	2022	2026	مستقبلي
68.	مشروع التثقيف المجتمعي.	الإتصال والإعلام	2022	2026	قائم

مؤشرات قياس الأداء

المؤشر	الهدف
1. عدد التشريعات النازمة لعمل الوزارة التي تم استحداثها او تعديلها.	الهدف الإستراتيجي الأول: رفع القدرة المؤسسية للوزارة
2. معدل التميز المؤسسي وفقا لنتائج مشاركة الوزارة في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز.	
3. نسبة رضا متلقي الخدمة.	
4. نسبة رضا الموظفين.	
5. نسبة رضا الشركاء.	
6. معدل مستوى جودة الخدمات المقدمة من الوزارة.	
7. عدد الاخبار المنشورة على الصحف او المواقع الالكترونية او التواصل الاجتماعي.	
8. نسبة الخدمات المقدمة إلكترونياً من اجمالي الخدمات التي تقدمها الوزارة.	
9. نسبة الشكاوى التي اغلقت.	
10. عدد الثنات التي تم استقبالها.	
11. عدد الدورات التدريبية التي تم عقدها خلال العام.	
12. عدد الموظفين المشاركين في الدورات التدريبية خلال العام.	
13. نسبة التحسن في قدرات الموظفين المشاركين بدورات تدريبية.	

المؤشر	الهدف
1. نسبة المستفيدين من خدمات الإدماج الإجتماعي من إجمالي أعداد المستفيدين من خدمات الرعاية والحماية.	الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الإدماج الإجتماعي للفئات المحتاجة للحماية والرعاية.
2. عدد الاطفال المشمولين بمزايا الحماية الاجتماعية.	
3. عدد السكان المحميين في مجال واحد على الاقل من مجالات الحماية.	
4. عدد الاشخاص ذوي الاعاقة الذين يتلقون خدمات دور الرعاية والتأهيل والحماية.	
5. نسبة التحسن في المهارات الأساسية للأطفال المستفيدين من المراكز الشاملة للخدمات النهارية الدامجة.	
6. نسبة التحسن في أوضاع الأطفال المستفيدين من خدمات التدخل المبكر.	
7. عدد الأطفال العاملين المستفيدين من خدمات التدخلات النفسية الاجتماعية.	
8. عدد الأحداث المستفيدين من خدمات التدابير غير السالبة لحرية الأحداث.	
9. عدد الاحداث المستفيدين من برامج التأهيل المهني في دور تربية وتاهيل الاحداث	
10. نسبة المستفيدين والمستفيدات من خدمات مكاتب الخدمة الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة الذين تم تصويب أوضاعهم.	
11. نسبة النزلاء من مراكز الاصلاح والتأهيل الذين تم اعداد دراسات اجتماعية لهم.	
12. عدد جلسات التوعية المنفذه لنزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل.	
13. عدد المستفيدين من غير الاردنيين من خدمات الحماية الاجتماعية.	
14. عدد الأشخاص المسنين المعرضين للعنف الأسري الذين تم إخضاعهم لبرامج التأهيل النفسي والاجتماعي .	
15. عدد الحضانات المرخصة.	
16. عدد الأشخاص الهائمين الذين تم تقديم خدمات الرعاية لهم.	

المؤشر	الهدف
1. نسبة الجمعيات الحاصلة على موافقات التمويل الأجنبي من اجمالي الطلبات المقدمة.	الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية
2. العدد التراكمي للجمعيات المسجلة والقائمة بموجب قانون الجمعيات النافذ.	
3. أثر مخرجات عملية التقييم قي اتخاذ الاجراءات التنظيمية لعمل الجمعيات من خلال اصدار التعاميم اللازمة لذلك.	
4. عدد الجمعيات الحاصلة على دعم.	
5. عدد الاسر المستفيدة من برامج تعزيز الإنتاجية.	
6. نسبة المستفيدين من مشاريع الاسر المنتجة.	
7. عدد مراكز تنمية المجتمع المحلي الممولة لتنفيذ مشاريع لتنمية المجتمعات المحلية.	
8. عدد المستفيدين من المساعدات النقدية والعينية.	
9. عدد المستفيدين من الفعاليات التوعوية المنفذة.	
10. عدد الجلسات التوعوية المنفذة.	
11. عدد المستفيدين من خدمة إنشاء وشراء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة والأسر العفيفة.	
12. عدد مبادرات المسؤولية المجتمعية المنفذة.	

أهم مساهمات وزارة التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني والقطاعي:

شهدت وزارة التنمية الاجتماعية، تطوراً ملحوظاً منذ نشأتها، وذلك من خلال الإستمرار في توفير خدمات الحماية والرعاية والتنمية للفئات المستهدفة بموجب الأطر التشريعية الناظمة لعملها، واستحداث المؤسسات التي توفر الحماية والرعاية لهذه الفئات، كما وساهمت الوزارة في تحقيق العديد من الإنجازات، فمن الناحية التشريعية وانسجاماً مع الإتفاقيات الدولية التي تراعي نهج حقوق الانسان، حيث تعتبر قوانين الحماية من العنف الأسري وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأحداث وكبار السن وحماية المرأة، أبرز الإنجازات التي ساهمت في تحسين مستوى الخدمات المقدمة لهذه الفئات الأكثر ضعفاً، إذ تضمن قانون الأحداث رفعاً لسن المساءلة الجزائية للأطفال، واستحداث محاكم خاصة بهم وإدارة شرطية خاصة. أما قانون الحماية 2017 العنف الأسري، فاستحدث منظومة لرصد العنف ومعالجته، كما أن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للعام 2017 ركز على النهج الحقوقي والحق في الدمج في الأسرة والمجتمع كما ساهم برنامج مساكن الأسر الفقيرة والعميلة في تحقيق العيش الآمن لـ 4637 أسرة، وتسهم الوزارة في توسيع قاعدة الطفولة المبكرة من خلال ترخيص دور الحضانات حيث يوجد 1180 حضانة مرخصة يستفيد من خدماتها (51185) طفل، اسهاماً من الوزارة بتمكين المرأة اقتصادياً والمحافظة على إستمرارها في سوق العمل، كما ويبلغ عدد مديريات التنمية 41 مديرية يتبع لها مراكز تنمية ومؤسسات ودور ايواء منتشرة في مختلف أنحاء المملكة، كما ساهمت الوزارة في تنفيذ خطة إصلاح قطاع الرعاية الاجتماعية.

وعملت الوزارة على توفير الخدمات المؤسسية للفئات المحتاجة للحماية والرعاية من فئة ضحايا العنف الأسري، وعملت على نهج سياسة الرعاية المؤسسية البديلة للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية إلى الرعاية الأسرية البديلة، لتنشئتهم في بيئة أسرية آمنة وطبيعية كما أنشأ 19 مكتبا للخدمة الاجتماعية للفئات المعرضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

أما في مجال مأسسة قطاع المجتمع المدني ودعمه، تم إستحداث سجل الجمعيات وصندوق دعم الجمعيات، وآلية لتسهيل الحصول على التمويل الأجنبي، وتسجيل حوالي من 6610 جمعية بمختلف تصنيفاتها، بموجب قانون الجمعيات النافذ وترخيصها، وذلك لتقديم الدعم المادي للمجتمعات المحلية، وتم تقديم أكثر من 20

مليون دينار كمنح تموية للجمعيات الخيرية، وتوفير أكثر من 4500 فرصة عمل بإقامة مشاريع بكلف صغيرة إجمالي مقدارها تسعة ملايين دينار خلال السنوات الماضية.

وحصرت الوزارة كغيرها من الوزارات والمؤسسات على إعداد وتنفيذ خطة جاهزية إستراتيجية أعمال الوزارة للتعامل مع تداعيات أزمة كورونا من أجل تخطي أثار هذه الجائحة التي أحدثت تداعيات اجتماعية وأثار سلبية أثرت بشكل سلبي على الفرد والأسرة والمجتمع، وهدفت هذه الخطة إلى رفع مستوى إستعداد وجاهزية الوزارة ووحداتها الإدارية والمؤسسات التابعة لها ودور الرعاية الإيوائية بكافة مناطق المملكة، لضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية الرئيسة للفئات المستهدفة بما في ذلك الفئات المحتاجة للحماية والرعاية.

وتمثلت جهود وزارة التنمية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا في الآتي:

أولاً: تشكيل فريق للحماية الاجتماعية مكون من: وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي، الهيئة الخيرية الهاشمية، تكية أم علي، الهلال الأحمر الأردني، ممثل عن القطاع الخاص و المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان وممثل عن مكتب دولة رئيس الوزراء.

ثانياً: عملت الوزارة مع شركائها على تقديم الخدمات في دور الرعاية الإيوائية البالغ عددها (69) دار التي يستفيد خلال شهر كانون الأول 2021 من حوالي (2882) منتفع ومنتفعة من مختلف الفئات، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الدور/ المراكز	التبعية	عدد الدور/ المراكز	عدد المنتفعين
دور كبار السن	تطوعي، خاص	9	371
دور رعاية الطفولة الإيوائية	حكومي، تطوعي	20	606
دور تربية وتأهيل الأحداث	حكومي	6	231
دور رعاية الفتيات والنساء المعرضات للخطر	حكومي	5	67
مراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة	حكومي، خاص، تطوعي	29	1607
المجموع			2882
		69	

ثالثاً: وكما كان للوزارة العديد من الإسهامات التنموية ، وعلى سبيل المثال لا للحصر :

- تقديم المساعدات العينية الى 60 ألف أسرة بشكل سنوي ولمرة واحدة في السنة، اضافة إلى تقديم المساعدات العينية لحوالي 300 الف أسرة ولمره واحدة.
- تقديم خدمات الحماية لحالات العنف الأسري بواقع 10 آلاف سنوي.
- تأجيل الأقساط الشهرية للأسر المستفيدة من برنامج الأسر المنتجة بواقع 27 ألف أسرة
- إعداد الدراسات الاجتماعية لغايات التوصية بالحصول على بطاقة التأمين الصحي من وزارة الصحة، بمعدل 50 ألف دراسة إجتماعية بشكل سنوي.
- الإشراف على الجمعيات المسجلة ضمن اختصاص الوزارة و ضمن قانون الجمعيات النافذ وبالبالغ عددها (3941) جمعية خيرية .

رابعاً: تكليف وزارة التنمية الاجتماعية بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للسنوات 2019-2025، وتم إضافة محور الاستجابة للصدمات والازمات الى الاستراتيجية لتعزيز قدرة الصمود للمستفيدين من خدمات الحماية الاجتماعية

أهم التحديات والقضايا الجوهرية التي ستعالجها الاستراتيجية:

- في ضوء المراجعة التفصيلية لاستراتيجية الوزارة السابقة 2017-2021 والمراجعة المكتيبة لأهم الوثائق والاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة، وفي ضوء تحليل الوضع الحالي باستخدام التحليل الرباعي والسداسي، برزت النقاط التالية كأهم التحديات التي تواجهها الوزارة:
1. قدم بعض الأطر التشريعية لعمل الوزارة، وخاصة قانون العمل والشؤون الاجتماعية رقم (14) لسنة 1956 وتعديلاته.
 2. ضعف البنية التحتية في دور الإيواء.
 3. ضعف القدرة المؤسسية للوزارة ومحدودية البنية التحتية المادية والتحول الرقمي للتعامل مع تنامي الطلب على الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة.
 4. التركيز على تقديم الخدمات المقدمة في دور الإيواء لحل مشاكل المنتفعين، دون التركيز على إعادة الإدماج الاجتماعي.
 5. غياب عملية ممارسة المهن الاجتماعية بموجب رخص مزاولة للمهنة.
 6. نقص الكوادر البشرية المتخصصة في تقديم الخدمات.
 7. ضعف إدارة العلاقة مع الشركاء والموردين.
 8. ضعف المسؤولية المجتمعية لدى القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في جهود الحماية والرعاية والتنمية الاجتماعية.
 9. ارتفاع معدلات البطالة بما في ذلك انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، وارتفاع معدلات الفقر.
 10. تأثر المجتمع الأردني بتداعيات الأزمات والظواهر الاجتماعية السلبية.

نتائج تحليل البيئة المؤسسية لوزارة التنمية الاجتماعية:

استخدمت أداة التحليل الرباعي (SWOT) بالرجوع للعديد من المرجعيات وشارك الموظفين من مختلف المستويات الوظيفية وشارك بعض الجهات الشريكة ذات التقاطعات مع عمل الوزارة لتشخيص الواقع المؤسسي للوزارة، إضافة إلى استخدام أداة تحليل (PESTEL) للحصول على تشخيص وفهم أكثر عن العوامل الخارجية المحيطة ببيئة عمل الوزارة وخاصة التحديات التي تواجهها ووضع الخطة المناسبة للحد منها أو تجنبها. وفي الآتي مصفوفة تبين تحليل البيئة المؤسسية لوزارة التنمية الاجتماعية:

العوامل	الإيجابية	السلبية
الداخلية	مواطن القوة	مواطن الضعف
	<ul style="list-style-type: none"> - وجود بعض التشريعات نازمة لعمل الوزارة، تتلاءم مع الإتفاقيات الدولية. - وجود خطة استراتيجية للوزارة للسنوات 2017-2021 والتي اعتمدت عليها لإعداد استراتيجية الوزارة 2022-2026. - مراعاة الوزارة للنوع الإجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين، حيث يبلغ مجموع الموظفين في الوزارة حتى نهاية شهر كانون الاول 2021 (2574) موظف وموظفة بموجب نظام الخدمة المدنية. - نسبة الموظفين اللواتي يشغلن مناصب إشرافية بسوية رئيس قسم حوالي 57% من إجمالي عدد الموظفين الذين يشغلون مناصب إشرافية بسوية رئيس قسم. - وجود خطة فعالة لإدارة الأزمات. - الإنتشار الجغرافي لأماكن تقديم الخدمة التابعة للوزارة الذي يتيح الفرصة للحصول على الخدمات. - اطلاق الوزارة (8) خدمات إلكترونية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تدني أداء التميز المؤسسي للوزارة وفقاً لنتائج مركز الملك عبدالله للتميز. - وجود تباين في أداء المديريات في تقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير تقديم الخدمة حسب منهجية المتسوق الخفي. - التركيز على تقديم الخدمات العلاجية في دور الإيواء دون التركيز على تقديم الخدمات الوقائية والخدمات الدامجة للمتفيعين في أسرهم الطبيعية والمجتمع. - ضعف في توفير متطلبات تقديم الخدمات في دور الإيواء وفقاً لمعايير الإعتماد لجودة الخدمات المعتمدة. - غياب تطبيق مدونة السلوك المهني من قبل العاملين الإجتماعيين. - ضعف تطبيق الأدلة الإرشادية المعتمدة في مجال عمل الوزارة وخاصة في مجال الأحداث والحماية. - ضعف تطبيق خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي في الوزارة ضمن الكفايات الوظيفية. - ضعف تطبيق إدارة المعرفة في الوزارة بما في ذلك غياب وجود قاعدة بيانات بالموظفين على أساس المعارف والخبرات وكذلك الخرائط المعرفية. - عدم وجود قاعدة بيانات شاملة تتضمن خصائص المستفيدين في الوزارة. - ضعف وعي الموظفين بمبادئ وقيم الإتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان وخاصة المرأة والطفل. - ضعف كفاءة الأنظمة الإلكترونية لإدارة البيانات في الوزارة.

السلبية	الإيجابية	العوامل
مواطن الضعف	مواطن القوة	
<p>- عدم كفاية الأجهزة الحاسوبية في الوحدات الإدارية الميدانية.</p> <p>- ضعف قدرة أنظمة الرقابة الإلكترونية في دور الرعاية النهارية والإيوائية.</p> <p>- التغيير المستمر لدى الموظفين العاملين على حساب شراء الخدمات في دور الرعاية الإيوائية، مما يقلل من الخبرة المكتسبة وإمكانية مساءلة المقصرين.</p> <p>- تذني رضا الموظفين وتفاعلهم في الوزارة.</p> <p>- وجود خلل في الهيكل التنظيمي للوزارة المركز والميدان، مما يتسبب بتداخل مهام بعض الوحدات الإدارية وازدواجيتها وزيادة العبء الوظيفي على بعضها.</p> <p>- ضعف التنسيق بين المديرية في الوزارة المركز فيما بينها وفجوة في التنسيق مع المديرية الميدانية في عملية تقديم الخدمات وكذلك متابعة المشاريع والأنشطة التي تخص عمل دور الرعاية الإيوائية ودور الحضانات ومراكز تنمية المجتمع المحلي والجمعيات وغيرها من المؤسسات التابعة للوزارة.</p> <p>- ضعف مستوى أداء الوزارة في إدارة الموارد والعلاقة مع الشركاء على سبيل المثال ضعف متابعة تنفيذ الإتفاقيات التي توقعها الوزارة مع الشركاء كإتفاقيات شراء الخدمات والحاجة لتحديد المسؤوليات مع بعض الشركاء بموجب مذكرات تفاهم آليات متابعة وتقييم الجمعيات بما في ذلك آليات التمويل وأسس الدعم وتوجيه الدعم نحو تحقيق الأولويات التنموية.</p> <p>- ضعف في صياغة مؤشرات قياس الأداء وفق أسس علمية وخاصة المتعلقة بالمؤشرات النوعية.</p> <p>- غياب آليات قياس مدى تطبيق القيم المؤسسية.</p> <p>- عدم تطبيق مصفوفة صلاحيات واضحة في الوزارة.</p> <p>- غياب قياس أثر عائد التدريب على الموظفين والعمل.</p> <p>- الفجوة ما بين الذكور والاناث في تولي المناصب القيادية بسوية مدير مديرية (صالح الذكور) حيث بلغت نسبة الموظفات اللواتي يشغلن مناصب مدير مديرية 18.3% من إجمالي عدد الموظفين الذين يشغلون مناصب مدير مديرية.</p> <p>- ضعف إدارة ملف الإتصال والتواصل الإعلامي على المستوى الداخلي والخارجي والتعامل مع التحديات الاجتماعية من الناحية الاعلامية وإدارة الأزمات الإعلامية، وغياب آلية للترويج لخدمات الوزارة.</p>	<p>- نسبة التحسن في الاداء المؤسسي للوزارة (9%) للدورة الثامنة لمشاركة الوزارة في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الاداء الحكومي والشفافية مقارنة مع نتائج مشاركة الوزارة في الدورة السابعة.</p> <p>- وجود سياسة معتمدة للنوع الاجتماعي في الوزارة.</p> <p>- وجود أدلة إرشادية وإجرائية بما في ذلك دليل خدمات الوزارة ودليل الإجراءات التشغيلية ودليل للمتابعة والتقييم.</p>	<p>الداخلية</p>

السلبية	الإيجابية	العوامل
التحديات	الفرص	
<p>العوامل السياسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تشكل الطفرات السكانية الناجمة عن الأزمات السياسية المحيطة بالأردن مثل الأزمة السورية تحدياً لتلبية احتياجات كافة الفئات المعنية بالوقت والشكل الملائم، ومتطلبات تطبيق الاتفاقيات الدولية الملزمة للأردن بمجالات التنمية والرعاية والحماية تتطلب موارد لتلبيتها مما زاد الطلب على الخدمات التي تقدمها الوزارة. <p>العوامل الاقتصادية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجود ضغوط اقتصادية كبيرة على الحكومة مثل المساعدات الخارجية وسياسة الإعتماد على الذات وحجم الدين العام وهو ما ينعكس على إمكانية توفير موارد مالية إضافية للخدمات الاجتماعية. - نقص الموارد المالية المتاحة للوزارة في ضوء تزايد الطلب على الخدمات والحاجة للكوادر والمرافق والمباني وضعف موازنة الوزارة مقارنة مع موازنات الجهات الأخرى. - زيادة معدلات الفقر والبطالة. - صعوبة توفير قطع أراضي خاصة بالخبزينة ضمن نطاق بعض الحالات التي تستوجب إنشاء مساكن للأسر الفقيرة والعقيمة. - ضعف الارتباط ما بين الحد الأدنى للأجور والقيمة النقدية لخط الفقر. - إنخفاض متوسط رواتب موظفي الوزارة (حيث يبلغ متوسط قيمة رواتب موظفي الوزارة الخاضعة للاضمان الاجتماعي 468 دينار). - نقص الكوادر البشرية المتخصصة في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية في الوزارة وعلاقة ذلك برصد المخصصات المالية على مستوى الموازنة العامة للحكومة لغايات التعيينات حسب إجراءات ديوان الخدمة المدنية. - انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. - تباين منهجيات قياس الفقر والاختلاف في نتائجها و انعكاس ذلك على جهود قياس الفقر <p>العوامل الاجتماعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التأثير بالمتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع نتيجة التغيرات السياسية والإقتصادية والبيئية والصحية مما يؤثر على التماسك الاجتماعي وقيام الأسرة بوظائفها الأساسية، وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية المقدمة. - تأثر المجتمع الأردني بتداعيات الأزمات بشكل عام وجائحة كورونا بشكل خاص، وتمثلت هذه التداعيات في: إزدياد مظاهر 	<ul style="list-style-type: none"> - الرؤى الملكية السامية نحو تحقيق الحماية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والمساواة، والإصلاح الإداري، وتمكين المرأة وخاصة ما ورد في الورقة النقاشية السادسة. - توفر الجهات المانحة والتمويل الخارجي والإهتمام الإقليمي والعالمي بدعم الأردن ومشاريح التنمية المستدامة بما في ذلك برامج تحقيق المساواة. - توفر فرص التأهيل والتدريب للعاملين في الوزارة من قبل الجهات المانحة الشريكة. - التوجه الحكومي نحو تطبيق الحكومة الرقمية مما يسهم في تحسن الخدمات المقدمة. - إقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الإطار "الإسترشادي" لمهنة العمل الإجتماعي العربي. - وجود الجمعيات الفاعلة في مختلف مناطق المملكة. - انتشار دور الحضانات في كافة أنحاء المملكة دعماً لإستمرارية المرأة في سوق العمل. - وجود فرص لتنفيذ مبادرات المسؤولية المجتمعية من القطاع الخاص 	<p>الخارجية</p>

السلبية	الإيجابية	العوامل
التحديات	الفرص	
<p>العنف المبني على النوع الاجتماعي والفقر والبطالة، التفكك الأسري، التسول، وتواضع الموارد المالية، وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، وظهور عدد من الظواهر الاجتماعية مثل العنف المجتمعي وخاصة العنف ضد المرأة، زواج القاصرات، كما أن هناك ضعف الوعي المجتمعي لهذه القضايا.</p> <p>- الثقافة المجتمعية بأن مسؤولية مكافحة الفقر تقع على الدولة وحدها والثقافة الأسرية بإدخال ذويهم في دور الإيواء ولاسيما فئة الأشخاص ذوي الإعاقة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مدة مكوث المتفاعلين في دور الإيواء.</p> <p>العوامل التقنية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ارتفاع تكاليف تجهيزات البنية التحتية الإلكترونية. - غياب وجود سجل إلكتروني للعاملين الاجتماعيين على مستوى وطني. - ارتفاع تكلفة البرامج التأهيلية والتدريبية المتخصصة للكوادر البشرية وآليات نقل المعرفة والخبرات. - نقص الكفاءات المتخصصة في مجال العمل الاجتماعي. - ضعف إستجابة الوزارة لسياسات وإجراءات التحول الرقمي الإلكتروني الناتج عن التكاليف اللازمة لتطوير البنية التحتية الحاسوبية والربط الإلكتروني وأنظمة المراقبة لحماية المتفاعلين وتطوير قواعد البيانات بغرض إدارة حالة المتفاعلين إلكترونياً. - غياب تطبيق نظام معلومات محوسب لقطاع الجمعيات في الوقت الحالي. <p>العوامل البيئية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - صعوبة في ترشيد النفقات واستثمار الطاقة المتجددة. - تقادم الجزء الأكبر من المباني والبنية التحتية كالمركبات العاملة في الوزارة وعدم رصد أي مخصصات لشراء المركبات في موازنات الوزارة خلال الأربع سنوات السابقة واللجوء إلى صيانة هذه المركبات بتكاليف باهظة. - صعوبة استجابة الوزارة إلى المتغيرات المناخية من خلال حرصها على توفير بيئة تتلائم مع الصحة وحقوق الإنسان وجعل مساكن الفقيرة ضمن مناطق تقديم الخدمات وإيصال الكهرباء والطاقة الشمسية. - التغيرات البيئية التي تؤثر على الفئات الأكثر هشاشة مثل الفيضانات وأحوال الطقس. 		

السلبية	الإيجابية	العوامل
التحديات	الفرص	
<p>العوامل القانونية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قدم بعض التشريعات الاجتماعية النازمة لعمل الوزارة وضعف مواءمتها مع المتغيرات ومتطلبات تقديم الخدمات وتبسيط الإجراءات وتفويض الصلاحيات وسياسات اللامركزية والتحول الرقمي وتقديم الخدمات إلكترونياً. - غياب قانون عصري ينظم قطاع العمل الاجتماعي في الأردن. - غياب وجود إطار تشريعي ومؤسسي لمنح رخص المزاولة للعاملين في المهن الاجتماعية في الأردن. - غياب التشريعات النازمة لمبادرات المسؤولية المجتمعية التي ينفذها القطاع الخاص. - غياب تطبيق مدونة السلوك للعاملين الاجتماعيين في الأردن. - غياب النصوص التشريعية والإجرائية التي تحدد مسؤوليات وأدوار الشركاء بشكل واضح لمواجهة بعض التحديات الاجتماعية التي تخص الفئات المحتاجة للحماية والرعاية ولاسيما التحديات التي تواجه المرأة والطفل. 		

منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2022 – 2026

استندت منهجية إعداد إستراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2022-2026 ومراجعتها وفق الدليل الإرشادي للتخطيط الاستراتيجي في الدوائر الحكومية باعتماد عدة مدخلات أبرزها: المرجعيات الأساسية والأدلة والتقارير، النهج التشاركي الذي تم من خلاله إشراك أصحاب المصلحة، الاعتماد على عدد كبير من المصادر والمراجع كإطار مرجعي للخطة الاستراتيجية، حيث تم دراسة وتحليل المصادر المختلفة بشكل تفصيلي، بالإضافة لمناقشات فرق العمل والخبراء من خلال مجموعات التركيز وجلسات العصف الذهني، حيث شملت منهجية التخطيط الاستراتيجي المتبعة الإجراءات التالية:

المرحلة الأولى: التحضير لإعداد الخطة الإستراتيجية ومراجعتها، وذلك من خلال تنفيذ الخطوات التالية:

1. تشكيل لجنة توجيهية برئاسة الأمين العام للوزارة للإشراف على إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة.
2. مراجعة منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية للوزارة، وتحسينها.
3. إعداد خطة عمل اللجنة التوجيهية لإعداد الخطة الإستراتيجية، ومراجعتها.
4. تحديد وتصنيف الشركاء من خلال تشكيل لجنة فنية مشكلة بموجب كتاب رسمي لهذه الغاية.

المرحلة الثانية: جمع وتحليل المعلومات، وذلك من خلال تنفيذ الخطوات التالية:

1. تشكيل لجنة فنية لتحليل البيئة المؤسسية (العوامل الداخلية والخارجية) لعمل الوزارة.
2. عقد لقاءات تشاورية لمراجعة مدخلات الخطة الاستراتيجية التالية:
 - التوجيهات الملكية السامية (الأوراق النقاشية).
 - وثيقة تحديث الرؤية الاقتصادية.
 - وثيقة تحديث القطاع العام.
 - وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.
 - رؤية الأردن 2025.
 - تقرير حالة البلاد 2020 (محور التنمية الاجتماعية).
 - الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025.
 - البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة 2021-2024.

- الخطة الاستراتيجية بدائل دور الإيواء للمراكز الحكومية والخاصة المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة التي تم إطلاقها في شهر تشرين الثاني 2019.
 - الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية 2017-2021.
 - التشريعات النازمة لعمل الوزارة.
 - الهيكل التنظيمي للوزارة.
 - التقارير السنوية لوزارة التنمية الاجتماعية المتضمنة أبرز الإنجازات.
 - تقرير تقييم جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز للدورة الثامنة (2016/2017).
 - تقرير التقييم الذاتي للحكومة 2018.
 - الدراسات والمسوحات السابقة (المتعلقة برضى مقدمي الخدمة وملتقياها ومسوحات المتسوق الخفي).
 - الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025.
 - الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
 - أبرز التقارير والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية.
 - الإطار الإستراتيجي لمهنة العمل الاجتماعي العربي 2020-2025.
 - الإطار الإستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030.
 - أهداف التنمية المستدامة 2030.
3. مراجعة تحليل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بعمل الوزارة باستخدام أداة تحليل (PESTEL, SOWT) بالاستناد الى المرجعيات المشار إليها في البند أعلاه.
4. إشراك فريق العمل وأصحاب المصلحة في عملية مراجعة نتائج التحليل الرباعي والسادسي (PESTEL, SOWT)
5. استخدام نتائج التحليل الرباعي والسادسي (PESTEL, SOWT) في تحديد أهم التحديات التي ستعمل الاستراتيجية على معالجتها.
6. في ضوء نتائج التحليل الرباعي والسادسي (PESTEL, SOWT) والتحديات، يتم تحديد القضايا الجوهرية الاستراتيجية التي ستوجه الرؤية والأهداف الاستراتيجية.

المرحلة الثالثة: صياغة الخطة الاستراتيجية ومراجعتها، وذلك من خلال تنفيذ الخطوات التالية:

1. إعداد مسودة الإطار العام للخطة الاستراتيجية للوزارة، وتعميم هذه المسودة على كافة مديري مركز الوزارة للخروج بمسودة أولى قابلة للنقاش.

2. إشراك أصحاب العلاقة بوضع الإطار الإستراتيجي للوزارة للحصول على التغذية الراجعة بما في ذلك عقد لقاءات تشاورية مع مديري مديريات التنمية الاجتماعية في المحافظات والألوية والموظفين.
3. عقد لقاءات تشاورية مع أصحاب المصلحة من فئة الموظفين في الوزارة، منها أربع لقاءات مع مديري المديريات في مركز الوزارة والمحافظات والألوية وست لقاءات مع رؤساء الأقسام في مديريات مركز الوزارة والمديريات في المحافظات والألوية ومدراء الدور و المراكز والمؤسسات التي تشرف عليها الوزارة، وذلك من أجل تطوير مكونات الخطة الاستراتيجية ومراجعتها من خلال استخدام نتائج التحليل المؤسسي للبيئة الداخلية والخارجية للوزارة، والمتمثلة في المكونات التالية: الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية، الأهداف الاستراتيجية، البرامج والمشاريع، وتحديد مؤشرات قياس الأداء الرئيسة.
4. استطلاع آراء الشركاء وتحديد احتياجاتهم من خلال استبيان وجلسات تشاورية شملت مختلف القطاعات والفئات مع التركيز على مؤسسات المجتمع المدني، تم خلالها مناقشة مكونات الخطة الإستراتيجية، والتحديات والفرص المشتركة، إضافة إلى بيان رأي الشركاء وتوقعاتهم بالاستراتيجية ومكوناتها أثناء فترة مراجعتها المتعلقة في: الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية، والأهداف الاستراتيجية.
5. صياغة الخطة الاستراتيجية المحدثة واعتمادها وإقرارها من المرجع المختص في الوزارة.

المرحلة الرابعة: إعداد الخطط التنفيذية بنهج تشاركي، وذلك من خلال تنفيذ الخطوات التالية:

1. تحديد البرامج، والمشاريع بموجب بطاقات معدة لهذه الغاية.
2. إعداد الخطط التنفيذية/ التشغيلية لمديريات الوزارة بما يراعي للنوع الإجتماعي.
3. إعداد خطة إدارة المخاطر.
4. إعداد خطة اتصال للترويج بالخطة الاستراتيجية للوزارة.

المرحلة الخامسة: المتابعة والتقييم للتخطيط الإستراتيجي، وذلك من خلال تنفيذ الخطوات التالية:

1. صياغة مؤشرات قياس الأداء بالإعتماد على الدليل الإرشادي لتصميم نظام متابعة وتقييم مبنى على النتائج المعد من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.
2. إعداد خطة المتابعة والتقييم.
3. إعداد وتعبئة بطاقات مؤشرات قياس الأداء.
4. قيام مديرية السياسات والتطوير المؤسسي بإدارة عملية الخطة الاستراتيجية ومتابعتها استناداً لمهامها المنصوص عليها في الكتيب التنظيمي للوزارة، ورفع تقاريرها للجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة بصفحتها أعلى لجنة في الوزارة التي تعد بمثابة لجنة توجيهية للإستراتيجية وفقاً لمهامها المنصوص عليها في نظام التنظيم الإداري للوزارة النافذ.



الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية 2026 - 2022

عمان - دوار الداخلية - خلف وكالة الأنباء بترا

هاتف: +962 6 5679327

فاكس: +962 6 5679961

www.mosd.gov.jo